

حسن نصرالله والتواضع الضروري



ذراع إيران لعرقلة لبنان

الاكيد ان لا مصلحة للبنان واللبنانيين في ذلك. للمرة الالف لا مصلحة للمسيحيين في الاعتقاد ان اذا كان من حقوق مطلوب استردادها عن طريق سلاح "حزب الله". سلاح "حزب الله" سلاح إيراني موضوع في خدمة "الجمهورية الإسلامية" وليس المسيحيين في لبنان وغير لبنان... كل ما تبقى تفاصيل وتمن غال إلى درجة كبيرة وإلى أبعد حدود سيدفعه لبنان واللبنانيون عموما والمسيحيون خصوصا من لحمهم الحي ومستقبل أولادهم!

تعني شيئا بمقدار ما أنها تغرق لبنان أكثر في أزمتها ليس في استطاعته الخروج منها من دون حكومة. الحكومة التي يمكن أن تصنع الفارق هي حكومة اختصاصيين من النوع الذي قدمه سعد الحريري إلى رئيس الجمهورية الذي يعتقد أن الوقت مناسب للمزايدة مسيحيا.

لا يدري ميشال عون أن هذه الورقة لم تعد تغيد في شيء. يمكن لهذه الورقة أن تستخدم في تأخير تشكيل حكومة برئاسة سعد الحريري أو منع تشكيل مثل هذه الحكومة لا أكثر. نعم، يمكن أن تصلح هذه الورقة لاستخدام ما في الواقع يمكن أن يستخدمها "حزب الله". وهو ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني من أجل إيجاد غطاء لسياساته المعروفة والتي هي جزء لا يتجزأ من المشروع التوسعي الإيراني.

الصين مهمته بلبنان كانت باشرت في إغراقه بالقاح المضاد لفايروس كورونا (كوفيد - 19). قبل الكلام عن التوجه نحو الصين، يبدو أن نمة حاجة إلى التأكيد لحسن نصرالله أن العلاقات اللبنانية - الصينية قديمة وهناك رجال أعمال لبنانيون يعرفون الصين جيدا ويتعاملون معها منذ عقود عدة. الصين ليست جمعية خيرية. عندما تجد مصلحة لها في لبنان لن تحتاج إلى دعوات من حكومة لبنانية ولا إلى ذعاءات يطلقها "حزب الله".

بعض التواضع ضروري أكثر من أي وقت. الناس تجوع في لبنان الذي يعاني أكثر من أي وقت من سلاح "حزب الله" ومن العزلة التي فرضها الحزب المسلح على البلد، خصوصا منذ فرضه ميشال عون رئيسا للجمهورية. التواضع ضروري من أجل إدراك أن الشعارات لا

مفترضا أن تتشكل قبل أشهر عدة بعيد تكليف سعد الحريري بهذه المهمة إثر حصوله على أكثرية نيابية مؤيدة له. أصر على أن تضم الحكومة سياسيين إلى جانب الاختصاصيين. يمكن مثل هذا الطرح أن يكون منطقيا لو كانت هناك فائدة من حكومة تضم سياسيين واختصاصيين في الوقت ذاته. كل ما في الأمر أن الأمين العام لـ "حزب الله" لا يدري أنه لا فتح النار على الجيش، لأنه لا يفتح الطرقات، ولا الحملة على مصرف لبنان (المصرف المركزي) ينفغان في شيء. كذلك لا ينفغان بتعويض حكومة حسان دياب المستقيلة ولا تهديد المظاهرين الذين يعبرون عن حال الغضب في بلد يسير على طريق فنزويلا.

الاكيد أنه لن ينفغان لبنان الاستعانة بالصين ولا بالعراق ولا بإيران. لو كانت

داخل ما بقي من بلد انهار كليا بعدما تبين أن لا مجال لتشكيل حكومة جديدة فيه.

ليس سرا أن المطلوب تشكيل حكومة لبنانية بمواصفات معينة حدها الجانب الفرنسي الحريص فعلا على لبنان. حكومة تستطيع التعااطي مع صندوق النقد الدولي، لعل وعسى يحصل البلد على مساعدات. لا يمكن لهذه المساعدات أن تأتي في غياب الاستجابة لشروط معينة لا شك أن تطبيقها سيكون صعبا في غياب رئيس للجمهورية ورئيس لمجلس النواب أدنى من الحس الوطني والشعور بالمسؤولية واستيعاب ما حل فعلا في لبنان وما آل إليه البلد.

ليس نمة ما يشير إلى من يريد استيعاب ما يدور على الأرض في لبنان. يؤكد ذلك نكتة سمجة لمستشار في رئاسة الجمهورية، هو في الحقيقة مستشار لجبران باسيل، قال إن ميشال عون طلب من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة التدخل من أجل لجم ارتفاع سعر الدولار الأمريكي في مقابل الليرة. يصعب التفوق على مثل هذا النوع من السماجة التي تختلط بالجهل في أن يفترض في من يريد من حاكم مصرف لبنان التدخل في موضوع انهيار العملة الوطنية المساعدة في تشكيل حكومة اختصاصيين تؤمن دخول الدولار إلى لبنان. ليس ما يوقف انهيار الليرة اللبنانية غير تدفق الدولارات. لن يأتي دولار واحد لا من العرب ولا من المؤسسات الدولية في غياب حكومة تنفذ إصلاحات محددة. لا تستطيع القيام بهذه الإصلاحات سوى حكومة تضم اختصاصيين وليس أشخاصا يعاونون من فجع وجوع زمينين من النوع الذي يعاني منه أولئك الذين تولوا وزارة الطاقة منذ 12 عاما وينتمون إلى ما يسمى "التيار العوني". هؤلاء رتبوا زيادة خمسين مليار دولار على خزينة الدولة، وبالتالي على الدين العام، ولم يؤمنوا الكهرباء. لا فضيحة أكبر من هذه الفضيحة باستثناء فضيحة الصمت إزاء انهيار النظام المصرفي اللبناني الذي لا يمكن أن تقوم له قيامة في يوم من الأيام.

لم يتربد حسن نصرالله، الذي لا يمتلك حلا لأي مشكلة يعاني منها لبنان، في تحديد مواصفات الحكومة التي كان

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

لم يكن الخطاب الأخير لحسن نصرالله الأمين العام لـ "حزب الله" في لبنان سوى حلقة أخرى في سلسلة أحداث مترابطة تستاهل التوقف عندها. تصب هذه الأحداث، بمنطقها المتناسك، في تأكيد أن لبنان تحت سيطرة الحزب وأن عهد ميشال عون وجبران باسيل هو "عهد حزب الله".

لم يعد لبنان سوى ورقة إيرانية تستخدم في لعبة التجاذبات الدائرة في هذه المرحلة بين "الجمهورية الإسلامية" والإدارة الأميركية الجديدة. يتبين يوما أن إدارة جو بايدن تربط بين رفع العقوبات عن إيران من جهة وإعادة الحياة إلى الاتفاق في شأن الملف النووي من جهة أخرى. لكن مشكلة إيران تكمن في أن هذه العودة، كذلك رفع العقوبات، لا يمكن عزلهما عن الصواريخ الباليستية الإيرانية وسلوك "الجمهورية الإسلامية" خارج حدودها.

حسن نصرالله لا يدري أنه لا يفتح النار على الجيش لأنه لا يفتح الطرقات ولا الحملة على مصرف لبنان ينفغان في شيء. كذلك لا ينفغان بتعويض حكومة حسان دياب المستقيلة ولا تهديد المظاهرين الذين يعبرون عن حال الغضب في بلد يسير على طريق فنزويلا

بعدها أبدت إيران انزعاجها الشديد من سقوط رهانها على الإدارة الأميركية الجديدة لجان إلى التصعيد. التصعيد الإيراني في كل مكان، خصوصا انطلاقا من اليمن حيث يتأكد كل يوم أن الحوثيين ليسوا سوى أداة إيرانية. أما في لبنان، وفي ضوء غياب أي قدرة على أي تحرش بإسرائيل، نجد التصعيد الإيراني على لبنان واللبنانيين

الولايات المتحدة وإيران وما بينهما

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الأميركي أنتوني بلينكن يصرح بأن الولايات المتحدة "لن ترفع أي عقوبات عن طهران قبل عودتها إلى التزاماتها النووية". ثم يرد عليه قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني إسمايل قاضي متوقفا "بتهديشيم عظام الولايات المتحدة"، ولا هذا ولا ذلك في وارد القفز من الأقوال الطائفة في الهواء إلى أفعال حقيقية مسلحة بالبارود.

والحقيقة أن إيران أكثر من إدارة باين شوقا واستعجالا للمفاوضات، خصوصا بعد أن بلغت مرحلة الاختناق المالي والاقتصادي والاجتماعي حاد جعل رئيس الجمهورية السابق أحمدني نجاد يقول إن "غالبية الإيرانيين عاجزون عن شراء أرجل الدجاج لاكلها، ونحن ما زلنا نشتر بنصير الثورة إلى دول الجوار".

إن كل واحد منهما ينتظر الخطوة الأولى من أخيه، فالنظام الإيراني يعلم بان قبوله بالمفاوضات سيكلفه اثمانا باهظة أمنية وعسكرية وسياسية وشعبية وطائفية وقومية، وعليه فهو يخشى من أن يقدم رجله أولا ثم تتأخر الولايات المتحدة في رفع العقوبات فتكون الكارثة.

وإدارة باين هي الأخرى ومن خبرة الإدارات الأميركية المتعاقبة على مدى أربعين عاما بغدر المعمرين الإيرانيين ومماطلاتهم وشطارتهم في النقل من التزاماتهم، تخاف من أن تتقدم هي أولا فتتنازل ثم لا يلبي النظام الإيراني مطالبها ومطالب حلفائها الإسرائيليين، فتكون الفضيحة التي لا يقوى باين على تحمل تبعاتها الانتخابية القادمة. أما من يتأمل أن تتضمن المفاوضات الإيرانية - الأميركية القادمة ملفات الوجود الإيراني المذل والمقفر والمفسد والمستغل في العراق وسوريا ولبنان واليمن فهو واهم وساج في عالم الأحلام التي لا تتحقق.

وما عدا ذلك فلا شغل للولايات المتحدة به ولا لإسرائيل والتدخل فيه. فالوجود العسكري الإيراني في اليمن والعراق وسوريا ولبنان شأن خاص لا يدخل ضمن ممنوعاتهم. فقط قواعد الحرس الثوري وحزب الله والمليشيات العراقية الولائية في سوريا، واقتربها من حدود إسرائيل. وهو ما يفسر الهجمات المتكررة على معسكرات إيرانية ومستودعات أسلحة لا يريدتها ولا يأمها الإسرائيليون وبمواقفة أميركية كاملة ودون تردد.

انتخابات شكلية يحتاج إليها النظام الإيراني الاستبدادي لتجميل وجهه أمام العالم الخارجي، فقط لا غير. أما ما دام الولي الفقيه هو الذي يقرر من المسموح له الترشيح ومن المقرر له أن يفوز

أما تصريحات المسؤولين الأميركيين عن عدم وجود نية لديهم لرفع العقوبات قبل عودة إيران إلى المفاوضات فما هي سوى محاولات لتفلق الإيرانيين بأن رفع العقوبات وإطلاق الأموال الإيرانية المجمدة أمر في حكم المؤكد، ولكن فقط حين يعودون إلى طاولة المفاوضات حول الملف النووي، ثم بعد ذلك يتعهدون بعدم استخدام صواريخهم من سوريا ولبنان ضد إسرائيل، لا اليوم ولا في الغد القريب أو البعيد.

وكما يجري في لعبة جر الحبل الشعبية المعروفة نسمع وزير الخارجية

مزيدا من الوقت أصلا في اقتناع المرشد الإيراني بسرعة العودة إلى التفاوض حول الملف النووي والصواريخ. وهي من أجل ذلك لم تدخر وسعا في بذل إشارات إيجابية عديدة توحى بأنها غير معنية سوى بما يتعلق بالملف النووي من الشروط الإثني عشر التي وضعها مايك بومبيو وزير الخارجية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وهي:

- وقف محاولات تطوير سلاح نووي.
- السماح لمفتشي الوكالة الدولية بتدخل كل المواقع النووية.
- وقف إنتاج أي صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية.
- الكشف عن جهودها السابقة لبناء سلاح نووي.
- أما باقي شروطه الأخرى، وهي:
- وقف دعم الإرهاب وخاصة حماس وحزب الله والجهد الإسلامي.
- وقف دعم الميليشيات الشيعية في المنطقة والحوثيين.
- سحب قواتها من سوريا.
- وقف دعم طالبان وجماعات إرهابية في أفغانستان.
- وقف استضافة قيادات القاعدة.
- وقف تهديد دول جوارها.
- الإفراج عن كافة المعتقلين الأميركيين في إيران.
- وقف عمليات القرصنة الإلكترونية.

كل هذه الشروط أصبحت من الماضي. إذن فالولايات المتحدة بقيادة باين ومعها إسرائيل لا تريدان من النظام الإيراني سوى الموافقة على وقف تجارب تصنيع السلاح النووي من أجل إبقاء إسرائيل المالكة للوحيدة له في المنطقة، ثم بعد ذلك يأتي دور ملف الصواريخ الإيرانية التي (تتمنى) الولايات المتحدة ضمها والتعهد بعدم استخدامها لاحقا ضد إسرائيل.

لم يكن أبو الحسن بني صدر وعلي خامنئي أثناء قيادة الخميني، ثم هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي ومحمود أحمدني نجاد وحسن روحاني في عهد المرشد الأعلى علي خامنئي بأكثر من موظفين معينين فقط لتنفيذ سياسات مرسومة ومقررة من عل ليس لهم فيها سوى صلاحية الاجتهاد في طريقة التنفيذ، أي أنهم مجرد مدرء مكتب القائد الأعلى مكلفين بنقل أوامره إلى أجهزة الدولة المختلفة وإلى دول الخارج، ويقفلون الوارد منها إلى سيدهم الرئيس.

وواضح أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، وهي أكثر القائلين بانتظار نتائج الانتخابات الإيرانية، تحاول أن تكسب

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

يشغل محللون وخبراء سياسة عرب وأجانب أنفسهم بنتائج الانتخابات الإيرانية المقبلة، ويؤجلون توقعاتهم حول المرحلة القادمة، ويتوهمون بأن على أساسها سينقرر شكل المنطقة وملاحق العلاقة المقبلة بين إيران وإدارة باين وإسرائيل، وموقع السعودية وروسيا والصين على خارطة المستقبل القريب، ثم الغد البعيد.

هم يقفزون على الحقائق الثابتة التي تؤكد أنها انتخابات بحق، وبأن الفائز فيها برئاسة الجمهورية سيكون هو المتحكم بخط سير السياسة الخارجية، وبالتالي بمصير الملف النووي والعقوبات الأميركية والتقارب أو التباعد مع إدارة باين.

إنها انتخابات شكلية يحتاج إليها النظام الإيراني الاستبدادي الدكتاتوري المتطرف لتجميل وجهه أمام العالم الخارجي فقط لا غير. أما نتائجها فمعروفة ومقررة سلفا، ما دام الولي الفقيه هو الذي يقرر من المسموح له الترشيح، لا لرئاسة الجمهورية فقط بل حتى لعضوية البرلمان والوزارة، ومن المقرر له أن يفوز.

فمنذ قيام جمهورية الخميني والسلطة الحقيقية والقرار الأول والأخير بيد شخص واحد منفرد وممسك بجميع مفتاح القوة العسكرية والمالية والأمنية والدينية في البلاد، وحده لا شريك له.

